حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة

Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labour-Sending and Receiving Countries

تحليل أوضاع العمالة الوافدة المؤقتة في الدول الأعضاء في حوار أبوظبي دراسة في الأبعاد القانونية والاجتماعية والمهنية

FRAGOMEN

IOE A powerful and balanced voice for business

يناير 2026

الملخص التنفيذي

القسم الأول:

يقدّم القسم الأول عرضاً عاماً لاقتصاد العمالة الوافدة المؤقتة، بما يشمل نشأته وتوسّعه على المستوى العالمي، وأبرز محركاته الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية، إلى جانب تنوّع فئاته ونماذج أعماله. وعلى الرغم من النمو المتسارع لهذا النمط من العمل، فإن تباين التعريفات الخاصة به، ومحدودية البيانات المتاحة لا يزالان يشكّلان عائقاً أمام تطوير سياساتٍ موحّدةٍ وفعّالةٍ بشأنه.

القسم الثاني:

يتناول القسم الثاني تصنيف العاملين في اقتصاد العمالة الوافدة المؤقتة ومدى استفادتهم من نظم الحماية الاجتماعية. ففي حين شرعت بعض دول الإرسال في إدخال إصلاحاتٍ لتوسيع نطاق التغطية المرافق لتلك النظم، لا تزال هناك فجواتٌ جوهريةٌ قائمة، ولا سيما في الاقتصادات التي ترتفع فيها معدلات العمل غير المنظّم.

القسم الثالث:

يستعرض القسم الثالث أطر الهجرة وتنقّل العمالة الوافدة المؤقتة ضمن ممر مسار حوار أبوظبي. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال نماذج كفالة صاحب العمل هي السائدة، ما يحدّ من الخيارات المتاحة أمام العاملين الوافدين في هذا النمط من العمل، باستثناء بعض البدائل المحدودة مثل تأشيرات العمل الحر المخصّصة. أما في دول الإرسال، فينصبّ اهتمام الجهات التنظيمية على حماية مواطنيها العاملين في الخارج.

ولتمكين اعتماد مقاربةٍ أكثر استدامةٍ لاقتصاد العمالة الوافدة المؤقتة ضمن ممر مسار حوار أبوظبي، يوصي هذا التقرير السياساتي بما يلي:

1- اعتماد تعريف موحّد وسياقي للعاملين في اقتصاد العمالة الوافدة المؤقتة ضمن ممر مسار حوار أبوظبي. ويُعد تعريف "العامل عبر المنصات الرقمية" الذي اقترحته منظمة العمل الدولية، رغم كونه لا يزال قيد المراجعة، إطاراً مناسباً لتمثيل هذه الشريحة من سوق العمل.
2- إدماج مؤشرات العمالة الوافدة المؤقتة ضمن المسوحات الاحصائية للقوى العاملة الوطنية في الدول الأعضاء بمسار حوار أبوظبي، بما يتيح جمع بيانات دقيقة ودعم صياغة سياسات قائمة على الأدلّة.
3- ضمان إتاحة نظم حماية اجتماعية ملائمة لجميع فئات العاملين، سواء الموظفين أو المتعاقدين المستقلين.
4- تطوير مسارات هجرة مخصّصة للعاملين بنظام العمالة الوافدة المؤقتة، بما يشمل مرافقيهم، على نحوٍ يعكس نماذج العمل الحديثة ويُيسّر الإقامة طويلة الأمد.
5- تعزيز مبادرات رفع المهارات والتدريب بالشراكة مع المنصات الرقمية، لضمان حصول العاملين في هذا القطاع على فرص تطوير مهني تسهم في تعزيز قدرتهم على التكيّف والتنقّل الاقتصادي.
6- تشجيع وتيسير إنشاء منصات رقمية جديدة للمتعاقدين المستقلين، بما يعزّز فرص العاملين في اقتصاد العمالة الوافدة المؤقتة ويدعم تنقّل الكفاءات داخل الممر.